بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٨٣ / ١/١١ / ١٨٠٠٤
التاريخ ٢٢ / محرم / ١٤٤٢
الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٩

معالي
سماحة
عطوفة

نظرا لأهمية توحيد المعلومات لغير الأردنيين وترابطها بالشكل الصحيح في قواعد البيانات لدى جميع مؤسسات الدولة، واعتمادها على جميع المعاملات والوثائق والمستندات وكما هو معمول به بالرقم الوطني بالنسبة للأردنيين، وبناء على ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩٨٨٩) تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١.

على جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية التقيد والالتزام باعتماد الرقم الشخصي لغير الأردنيين الصادر عن مديرية الأمن العام بدلًا من الأرقام الصادرة عن وزاراتكم/ مؤسساتكم/ دوائركم واظهارها على جميع المعاملات والوثائق والمستندات وكما هو معمول به بالرقم الوطني بالنسبة للأردنيين، واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتحديث البيانات من خلال تفعيل الربط الالكتروني مع وزارة الداخلية/ مديرية الأمن العام بهدف توحيد المعلومات وبشكل مباشر.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء

الدكتور عمر الرزاز

غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce
التاريخ: ١٠ أيلول ٢٠٢٠
3494
رقم الوارد

نسخة/ إلى مدير مديرية دعم اللجان الوزارية

رئاسة الوزراء

الرقم ٨٣ / ١/١١ / ١٤٨٤٠
التاريخ ٥ / ذو الحجة / ١٤٤١
الموافق ٢٠٢٠/٠٧/٢٦

عطوفة رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

لاحقا لكتابي رقم ٥٢٠٢٦/١/١١/٨٣ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، وإشارة لكتابيكم رقم ١/١/ع/١٤٩٣، ١/٢١/ع/١٥٤٩ تاريخ ٢٥ و ٢٠٢٠/٦/٣٠

استعرض مجلس الوزراء كتابي عطوفتكم المشار إليهما أعلاه، و(محضري اجتماع اللجنة المشكلة بموجب كتابي المشار إليه أعلاه المنعقدين في ٣/١٢ و٢٠٢٠/٦/١٨، لدراسة الربط الإلكتروني بين كل من (وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ومديرية الأمن العام/ إدارة الإقامة والحدود، ودائرة كاتب العدل، ودائرة الأراضي والمساحة ) والحصول على المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة ببيع العقارات للمغتربين حفاظا على سمعة المملكة وحفظا للحقوق)، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ - بناء على توصية لجنة الخدمات والبنى التحتية والشؤون الاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥- ما يلي:-

أولا:- الموافقة على (توصيات اللجنة المشكلة المشار إليها أعلاه الصادرة عن اجتماعيها المنعقدين في ٣/١٢ و ٢٠٢٠/٦/١٨)، على النحو الآتي:-

١. اعتماد الرقم الشخصي لغير الأردنيين الصادر عن مديرية الأمن العام لدى جميع الجهات الحكومية وبخاصة دائرة الأراضي والمساحة بدلا من الأرقام الصادرة من قبلها وإظهارها على جميع المستندات أسوة بالأردنيين بهدف توحيد المعلومات وبشكل مباشر.

٢. تفعيل الربط الإلكتروني بين دائرة الأراضي والمساحة ومديرية الأمن العام من خلال الخدمات الإلكترونية (Web Service) من ضمنها التأكد من وجود الموكل داخل أو خارج المملكة بتاريخ إصدار الوكالة.

٣. استخدام حزمة تطوير الأعمال للبطاقة الذكية (SDK) المعتمدة لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات واستخدامها لجميع معاملات بيع الملكيات لدى مديريات دائرة الأراضي والمساحة، بحيث يتم التحقق من هوية البائع الأردني من خلال استخدام بطاقة الأحوال المدنية الذكية واستخدام بصمة الإصبع أو الرقم السري.

٤. تمكين وإنشاء نظام خاص في البعثات الدبلوماسية في الخارج وبخاصة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، على غرار نظام كاتب العدل/ وزارة العدل، وربطه مع دائرة الأراضي والمساحة والجهات الأخرى بشكل مباشر.

٥. تفعيل مركز خدمات شامل يمثل المؤسسات ذات العلاقة يكون مقره داخل مركز وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، على غرار مركز الخدمات في قصر العدل/ عمان أو تسمية

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

ضباط ارتباط من هذه المؤسسات للقيام بأعمال مركز الخدمات الشامل، وذلك لحين تفعيل النظام المذكور في البند (٤) أعلاه.

٦. التأكيد على استكمال الربط الإلكتروني بين المحاكم الشرعية بشكل مركزي لتتمكن مؤسسات الدولة من الربط الإلكتروني معها.

٧. وضع آلية لدى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالتنسيق مع مديرية الأمن العام لغايات التحقق من وجود الموكل داخل أو خارج المملكة عند إصدار الوكالة وخصوصا إذا كان الشخص يحمل جنسيتين (أردنية وجنسية أخرى) من خلال البعثات الدبلوماسية، ليتم دمج الأرقام الشخصية المتعددة للشخص نفسه في حال ظهورها.

ثانيا:- تكليف وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات أعلاه بالتنسيق مع الجهات المعنية كل جهة حسب اختصاصها، وتحديد قيمة التكاليف اللازمة لتوفير الأجهزة والمعدات والبرمجيات لغايات الربط التكاملي (المقدرة قيمتها مبدئيا من قبل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بنحو (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف دينار)، بحيث يتم استيعابها من موازنات هذه الجهات خلال العام الحالي والأعوام القادمة من خلال رصد هذه الكلف ضمن موازناتها، على أن يتم وضع خطة تنفيذية مرتبطة بجداول زمنية لهذه الغاية وأن تقوم وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة برفع تقارير حول تقدم سير العمل بهذا الخصوص وفقًا لمقتضى الحال، مع إعطاء الموضوع صفة الأهمية والاستعجال.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخه/إلى معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين
نسخه/إلى معالي وزير الداخلية
نسخه/إلى معالي وزير العدل
نسخه/إلى معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة
نسخه/إلى معالي وزير المالية
نسخه/إلى معالي وزير المالية/ الأراضي والمساحة
نسخه/إلى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
نسخه/إلى عطوفة أمين سر مجلس الوزراء
قرار رقم (٩٨٨٩)
نسخه/إلى مديرية دعم اللجان الوزارية
ر/ ٧/٢١